أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي في ظل الاضطرابات الأمنية

– دراسة حالة ولاية غرداية –

The importance of tourism marketing in the development of the tourism sector In light of the security unrest - Case Study State of Ghardaia

د . تلي محمد إسلام[1] د. علماوي أحمد[2]

1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة قاصدي مرباح ورقلة mohamedislam1m@yahoo.fr

2 مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غردية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة غرداية ahmedalmaoui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/08/31 تاريخ القبول: 2019/10/15 تاريخ النشر: 2019/10/22

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز و الكشف على مدى تأثير الاضطرابات الأمنية التي تعيشها ولاية غرداية على القطاع السياحي و على التمية المحلية الاقتصادية ، مما تسبب في ركود النشاط السياحي في كل من الطلب السياحي المحلي والأجنبي و التأثير على مناخ الاستثمار السياحي و التأثير الاقتصادي والمالي من خلال الرسم على الإقامة على تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وتهدف أيضا للكشف على واقع مؤشرات الأمن والاستقرار السياسي وفق مؤشرات دولية والإستراتيجية الاستثمارية السياحية المنتهجة من خلال توزيع مناطق التوسع السياحي و التحفيزات الجبائية والتسهيلات التمويلية الممنوحة للاستثمار وتوضيح الأهمية النسبية وتحديد حصة المشاريع السياحية للأقطاب الصحراوية الأربعة وفق ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

الكلمات المفتاحية :الأمن السياحي،الطلب السياحي،الإستثمار السياحي، التسويق السياحي ،الاضطرابات الأمنية

تصنيف JEL: Z38.Z33.L83.Z31

Abstract:

The purpose of this paper is to highlight the extent of the impact of the security disturbances in Ghardaia on the tourism sector and the local economic situation, which caused the stagnation of tourist activity in both domestic and foreign tourism demand and impact on the tourist investment climate and the economic and financial impact through Drawing on accommodation on community budget financing.

It also aims to reveal the reality of indicators of security and political stability according to international indicators and the tourism investment strategy adopted through the distribution of areas of tourism expansion and tax incentives and financing facilities granted to investment, where we seek to clarify the relative importance and determine the share of tourism projects of the four Sahrawi poles, 2030.

Key words: Tourism security , Tourism Investment,Tourism Marketing, Security disturbances, Tax on accommodation, Local groups

Jel Classification codes: Z38.Z33.L83.M31

المؤلف المرسل: أحمد علماوي ، **الإيميل**: ahmedalmaoui@yahoo.fr

مقدمة :

تشكل السياحة أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد العالمي نظرا لمساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول ودورها في رفد الخزينة بحجم كبير من العملات الأجنبية مما يساعد في دفع عجلة التنمية على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي للدولة ، ويعود الفضل في ذلك إلى شيوع المفاهيم الإيجابية للعولمة القائمة على حرية انتقال الموارد البشرية ورأس المال والمعلومات والتكنولوجيا دونما أي قيود تحد من هذه الحرية ، وعليه فان حرية انتقال الموارد البشرية

القطاع السياحي يتميز بمناخ يتسم بالحركة والتغير والتنوع الحضاري والتكنولوجي والقطاع السياحي أكثر القطاعات تأثراً بالاستقرار والسلام العالمي، ولذلك يتعرض الى العديد من المخاطر والأزمات المعقدة داخلياً وخارجياً ولها أسبابها ونتائجها التي تختلف من بلد الى آخر ومن منطقة الى اخرى وعليها أن تواجه كل أنواع المخاطر سواء كانت مخاطر سياحية أو مخاطر اقتصادية واجتماعية ومخاطر بيئة وصحية بخطة علمية مدروسة لإدارة المخاطر والأزمات وتكون في حاجة دائمة للتطور مع مستوى المشكلات التي تواجهها للحفاظ على عناصر الطلب والعرض السياحي المتاح والمستقبلي في الدول المختلفة وأن تساهم ايجابياً في حل هذه المشكلات بفكر اداري يتناسب مع نوع المشكلة أو الازمة من خلال توفر وأعداد كل عناصر التعامل الناجح مع هذه المخاطر والأزمات.

وفي ضل ما تملكه ولاية غرداية من مقومات سياحية المميزات الطبيعية والثقافية والتاريخية وثراء طبيعي حيث تعد قبلة للسياح نظرا لموقعها الاستراتيجي ونتيجة الاضطرابات الأمنية ، عرف القطاع السياحي ركودا مما أثر على حركة السياح التي لا تزال ضئيلة وأثر على الاستثمار السياحي

ويعتبر التسويق السياحي أداة فعالة في تنمية القطاع السياحي من خلال إقناع العملاء بزيادة طلبهم ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية

ما مدى مساهمة التسويق السياحي في ضل تأثير الاضطرابات الأمنية على القطاع السياحي وميزانية الجماعات المحلية لولاية غرداية ؟

من أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف جوانب البحث والإجابة على الإشكالية ارتأينا أن نتناول الدراسة من خلال المحورين التاليين:

1-تشخيص واقع الأمن السياحي والاستثمارات السياحية في الجزائر

2-أثر الاضطرابات الأمنية على القطاع السياحي (الطلب السياحي ، الاستثمارالسياحي) و الجماعات المحلية لولاية غرداية

1 – أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أثر الامن على القطاع السياحي و الدور الهام الذي يلعبه في التأثير على عناصر النشاط السياحي الطلب السياحي المحلي و الاستثمار السياحي لما له من أثار على التنمية الاقتصادية المحلية للمنطقة وهذا ما يستدعي البحث والكشف عن الاثار الاقتصادية و المالية للميزانية الجماعات المحلية

2 –المنهج المستخدم في الدراسة

سوف نعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة كما هي في الواقع و نعير عنها تعبيرا كميا بوصفها رقميا بما يوضح حجمها بتحليل مختلف الجداول والبيانات والأشكال الخاصة بتقييم أثر الازمة على القطاع السياحي وكذلك سوف نحاول الاعتماد على مجموعة من التقنيات و المؤشرات الإحصائية

3– أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية

- إبراز وتوضيح تشخيص واقع المناخ الأمن السياحي والاستثمار السياحي في الجزائر وفق التقارير الدولية
-أثر المناخ الأمني على الطلب السياحي المحلي و الأجنبي والاستثمار السياحي في غرداية
- الكشف عن توزيع العقاري السياحي حسب الأقاليم والتحفيزات الجبائية والتمويلية الممنوحة
- توضيح الأهمية النسبية و حصة المشاريع السياحية الصحراوية من خلال مخطط SADT
-الاثار المترتبة من الاضطرابات الأمنية على تمويل ميزانية الجماعات المحلية
-ابراز أهمية إستخدام التسويق السياحي كآلية للترقية القطاع السياحي في ظل الاوضاع المضطربة

4–حدود الدراسة

تتكون حدود الدراسة مما يلي

5–الحدود الموضوعية :

تقتصر الدراسة على تشخيص واقع الأمن السياحي من خلال دراسة أهم المؤشرات العالمية ودراسة واقع الاستثمار السياحي في الجزائر و إبراز الاضطرابات الأمنية و اثارها على المدى القصير و المدى الطويل على التنمية المحلية وإبراز العلاقة بين الامن مدى إسهامه في تحقيق الجذب السياحي

الحدود المكانية :

دراسة حالة الجزائر عموما و ولاية غرداية خصوصا من خلال أثر الأوضاع على الواقع الاقتصادي

الحدود الزمنية :

الدراسة خلال الفترة من 2013 -2017

المحور الأول :تشخيص واقع الأمن السياحي و الاستثمار السياحي في الجزائر

إن الأزمات التي تحدث في المؤسسات بصفة عامة وفي المؤسسات السياحية بصفة خاصة ماهي إلا تغيرات مفاجئة تطرأ غلي بيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسة دون توقع لها أو فرص لتجتبها و خلال هذا المحور نتطرق للأزمات القطاع السياحي بصفة خاصة [1]

أولا : تشخيص واقع الأمن السياحي في الجزائر:

يعد الامن السياحي واحد من أهم ما يقف في طريق تنمية القطاع السياحي وهذا الأخير ذو مرونة عالية ، حيث يمكننا توضيح واقع الأمن والسلام في الجزائر والمراتب التي تحتلها في الاستقرار والامن وفق التقارير الدولية .

[1] فراح رشيد ، بودلة يوسف ،دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي ، أبحاث إقتصادية و إدارية العدد الثاني عشر ديسمبر 2012 ، ص119

1.1مؤشرات الأمن في الجزائر وفق تقارير الدولية

الجدول رقم 01 : ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للسلام للفترة من 2008 الى 2018

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الرتبة	108º	110º	118º	129º	118º	119º	114º	104º	108º	109º	109º

Source: Index of Political Stability and Freedom from Violence and Terrorism, 2017

الشكل رقم 01 : رتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للسلام للفترة من 2008 الى 2018

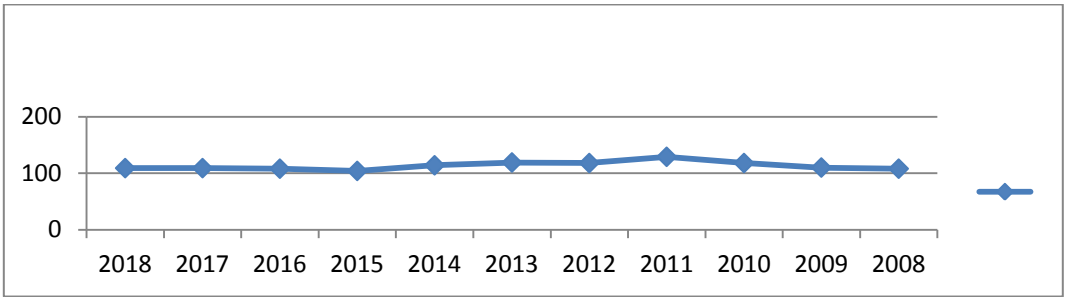

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01

حسب معهد الاقتصاديات والسلام تقريره السنوي بشأن المؤشر العالمي للإرهاب لسنة 2017، الذي صنف 163 دولة من حيث تضررها من الهجمات الإرهابية، وجاءت الجزائر في المرتبة 49 مصنفة حيث صُنفت في آخر قائمة الدول المتضررة بشدة من الأعمال

الإرهابية وصنف التقرير الدول حسب تضررها من الإرهاب إلى أربع فئات ، المتضررة بشدة وهي بدورها تنقسم إلى أربع فئات ، والبلدان المتضررة بشكل أقل ، والدول غير المتضررة من الإرهاب، ثم الدول غير المصنفة.واعتمد التقرير على أربعة مؤشرات تتمثل في معدل الهجمات الإرهابية في السنة الواحدة، عدد ضحايا الإرهاب، حصيلة الجرحى خلال الهجمات الإرهابية، وحجم الخسائر المادية التي تنجم عنها هذه الهجمات[1]وقالت السلطات إن قوات الأمن قتلت 125 من المشتبه في انتمائهم إلى جماعات مسلحة، ولكنها لم تفصح عن تفاصيل تُذكر، مما

[1] The Institute for Economics and Peace, Global Terrorism index,p12

أثار مخاوف من احتمال أن يكون بعض هؤلاء القتلى قد أُعدموا خارج نطاق القضاء .وفي مارس/آذار، أعلنت الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن هجوم بالصواريخ على منشأة للغاز الطبيعي في حقل خرشبة .ولم ترد أنباء عن وقوع إصابات[2]

–بالنسبة لمؤشر السلامة والأمن الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي تفوقت الجزائر على عدة دول عربية رائدة في قطاع السياحة على غرار تونس ومصر لبنان في مؤشر السلامة والأمن الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حيث حلت في المركز 81 عالميا .من 136كشف مؤشر السلامة والأمن الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن تقرير التنافسية في السفر والسياحة لعام 2017، أن الجزائر حلت في المركز 81 عالميا متقدمة على تونس التي حلت في المركز 102، ومصر 130 ولبنان125 عالميا. وكشف التقرير العالمي أن الجزائر سجلت خلال سنة 2017 زيارة 1,710,000سائح اغلبهم من الجالية المغتربة في الخارج[3]

–مخاوف بشأن الأمن عطلت أيضا تطوير هذا القطاع في التسعينات عانت البلاد من حرب أهلية المعروفة محليا باسم décennie noire ، أو العقد المظلمة.تميزت بها فترة من عدم الاستقرار والاضطرابات ، ورأى décennie noireعدد السياح الزائرين البلد خفضت بشكل فعال في النصف.على الرغم من الاستقرار النسبي التي تلت ذلك في السنوات ذلك يتبع نهاية الحرب ، واثنين من الحوادث قللت صورة البلاد وجهة سياحية في السنوات الأخيرة ، ولا سيما الهجوم على محطة غاز تيجوينتورين في جنوب شرق الجزائرومع ذلك فإن ظروف السلامة العامة في تحسنت البلاد بشكل ملحوظ بسبب تعزيزها تدابير أمنية على الصعيد الوطن تعميم على حد سواء داخل وبين المدن الساحلية الرئيسية كذلك كبلدات صحراوية جنوبية زائرة مثل Timimoun تاغيت أو تمنراست لم يمثل تاريخيا المخاطر المعروفة ، مما يجعل هذه الوجهات جذابة في البلاد[4]

–حسب مؤشر الاستقرار السياسي يقيس مستوى الاستقرار في البلد مل 0 الئ 10 العلامة حيث تحتل الجزائر العلامة 6 وتعد من الدول الأكثر استقرارا [5]

[2] منظمة العفو الدولية2016/17 حالة حقوق الإنسان في العالم،ص159

[3] World Economic Forum ،The Travel Tourism Competitiveness, Report 2017,p81

[4] Oxford Business Group,Report Algeria,2017,p156

[5] Country OverView,Political RiskIndex, Algeria 2017 ,p42

ثانيا : تشخيص واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

تعد المشاريع السياحية من أكثر المشاريع جلبا لرؤوس الأموال، بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين حيث أن الاستثمار السياحي تتعدد مجالاته،أماكن الإيواء الفندقي القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج أماكن الترفيه والترويح، المراكز الرياضية والمطاعم مما بساهم في التنمية الإقتصادية من خلال زيادة إيرادا تها المالية والمساهمة في فتح مناصب الشغل، والحصول على العملة الصعبة[7]

2-1مؤشرات الاستثمار السياحي وفق WTTC[2]

الشكل رقم 02 :واقع وآفاق الاستثمار السياحي

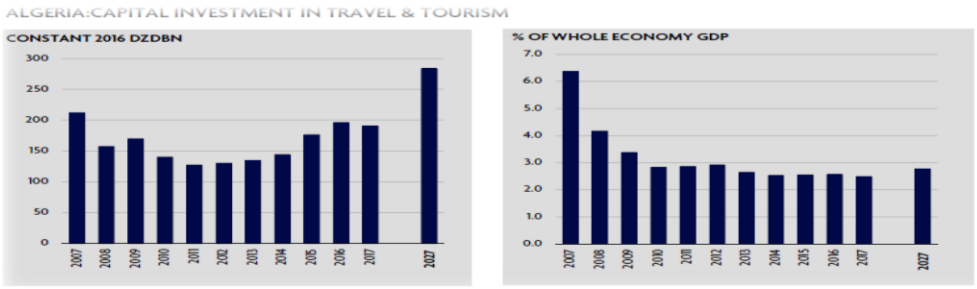

Source: World Travel &Tourism Council , Algeria :Travel & Tourism Economic Impact ,2017.p5

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه حجم الاستثمارات السياحية في ارتفاع مستمر بداية من سنة 2007 حيث قدر 200 مليار ليعرف انخفاض في سنة 2006 ليصل 150 مليار دينار حيث قدرت النسبة من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 6.9% وتطور في سنة 2009 بحوالي 170مليار دينار ثم شهد انخفاض طفيف في سنة 2010 قدر 170 مليار وفي سنة 2011 إنخفض مقارنة بالسنة الماضية يقدر بحولي 150 مليار ثم في سنة 2013 ارتفع إلى 170 مليار ثم ليعرف تطور سنة 2014 بحوالي 180 مليار حيث.ومن المتوقع أن يجتذب قطاع السياحة والسفر استثمارات رأسمالية بقيمة 96.1 مليار دينار جزائري في عام 2016. ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل بنسبة 2.9٪ في عام 4.1،2017٪ سنويا على مدى السنوات العشر القادمة إلى 283.8 مليار دينار جزائري في عام 2027 سترتفع حصة السفر والسياحة من إجمالي الاستثمارات الوطنية من 2.5٪ في عام 2017 إلى 2.8٪ في عام 2027.إجمالي مساهمة السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي

[2] World Travel &Tourism Council

الشكل رقم 03 : إجمالي مساهمة السياحة والأسفار في الناتج المحلي الإجمالي

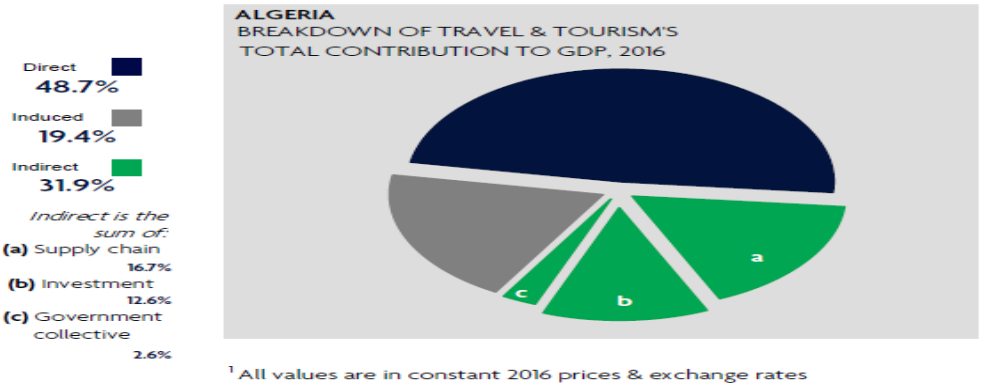

Source: World Travel &Tourism Council , Algeria :Travel & Tourism Economic Impact 201 7. p7

الشكل أعلاه يوضح بتفصيل مكونات السياحة والأسفار المساهمة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث ان7 .48% مساهمة مباشرة والغير مباشرة 31.9% حيث تنقسم 16.7% سلسة العرض والاستثمار 12.6% والجماعات الحكومية2.6%

2-2 :الاستثمار و فق قياس أنظمة أنشطة الأعمال Doing Business

حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2017 تكافؤ الفرص للجميع ، هو تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي وهو الطبعة الرابعة عشرة في سلسلة من التقارير السنوية التي تقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها. يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190اقتصادا ويعرض تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بعض التغيرات الأكثر منهجية مرة أخرى هذا العام لتحسين التقرير عن مناخ الأعمال في البلدان التي يغطي ترتيبها

الشكل رقم 04 : ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمالDoing Business

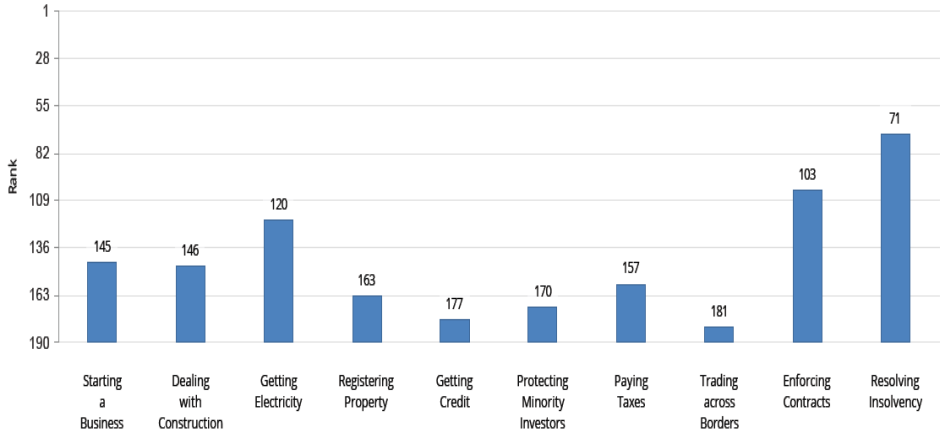

Source :World Bank From ,Doing Business 2018, Algeria,p4

احتلت الجزائر المركز 166 في قائمة ممارسة أنشطة الأعمال دوينغ بيزنس 2018 من بين 190 دولة، في مجال النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الائتمان، والكهرباء وتسجيل الملكية، ودفع الضرائب، وحماية المستثمرين الأقلية، والتجارة العابرة للحدود.واحتلت الجزائر المرتبة 145 في تصنيف الدول حول البدء في النشاط التجاري، حيث يضم الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع لبدء شركة ذات مسؤولية محدودة كما صنفت في المرتبة 146 من حيث استخراج تراخيص البناء حيث يضم الإجراءات والوقت والتكلفة لاستكمال جميع الشكليات لبناء مستودع وآليات مراقبة الجودة والسلامة في نظام سماح البناء والمرتبة 120 في مجال الحصول على الكهرباء، والتكلفة للاتصال بشبكة الكهرباء وموثوقية إمدادات الكهرباء ، وبخصوص مؤشر تسجيل الملكية حيث يتضمن الإجراءات والوقت والتكلفة لنقل الممتلكات وجودة نظام إدارة الأراضي وبخصوص مؤشر الإئتمان احتلت الجزائر المركز 177 حيث يضم قوانين الضمانات المنقولة ونظم المعلومات الائتمانية ضمن قائمة شملت 190 دولة، أما حماية المستثمرين من الأقليات المرتبة 170 حيث يضم حقوق المساهمين للأقليات في المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وفي حوكمة الشركات كما صنفها التقرير في المرتبة 157 في مجال الضرائب معدل الضريبة الإجمالي للشركة للامتثال لجميع اللوائح الضريبية و المركز 181 في مجال التجارة عبر الحدود. حيث يضم الوقت والتكلفة لتصدير منتج الميزة النسبية واستيراد قطع غيار السيارات أما مؤشر حل المشاكل والاعسار المرتبة 71 حيث يتضمن الوقت والتكلفة والنتائج ومعدل الاسترداد للإعسار

التجاري وقوة الإطار القانوني للإعسار و تنفيذ اللعقود المرتبة 103 حيث يضم قياس الوقت والتكلفة اللازمة لحل نزاع تجاري ونوعية العمليات القضائي[1]

2-3 :التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار السياحي

تحدد النشاطات السياحية خصوصا في إطار القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة والذي يحث ويحفز كما تنص المادة الأولى على ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة يتمثل النظام الجبائي المطبق على النشاطات السياحية وهذا مراعاة الإعفاءات والتخفيضات المنصوص عليها في التشريع الجبائي .[1]

لقد منحت الدولة العديد من التسهيلات والتخفيضات الضريبة من اجل تشجيع الاستثمار السياحي وطنيا ومحليا خاصة بصدور قانون 03-03المؤرخ 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع السياحية تم الاتفاق مع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار علي ما يلي:

-يتكفل صندوق دعم الاستثمارات والترقية ونوعية النشاطات السياحية بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية .

1-فيما يخص الضرائب المباشرة :تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة19% في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25%من هده الضريبية .

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب باستثناء وكالات السياحية و الأسفار ، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة .[2]

-تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجر على مستوى ولايات الشمال و ولايات الجنوب فتستفيد على التوالي من تخفيض بـ : 3 % و 4.5% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية ،أما عمليات تحديث المؤسسات السياحية و الفندقية التي تنجر على مستوى ولايات الشمال و ولايات الجنوب في إطار مخطط نوعية السياحة ،فتستفيد على التوالي من تخفيض بـ : 3% و 4.5 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية

[1] world bank group ,Doing Business 2018 Indicators, Algeria,p4

[1] الأمانة العامة للحكومة ،القانون رقم 03-01 المؤرخ 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحية ،الجريدة لرسمية ، العدد11 ،ص 15

[2] المديرية العامة للضرائب ،السياحة :دعم جبائي لقطاع واعد ،نشرية شهرية للمديرية العامة للضرائب ،عدد 43،ص5

2-فيما يخص الرسم على القيمة المضافة :باستثناء النشاطات السياحية المنصوص عليها في القانون الجبائي والتي تخضع للرسم على القيمة المضافة بنسبة 9% تخضع النشاطات الأخرى وكذا المؤسسات الفندقية 19%

3-فيما يخص الرسم على النشاط المهني : تخضع النشاطات السياحية للرسم على النشاط المهني بنسبة 2%

4-فيما يخص حقوق التسجيل

1.4 –عقود تكوين الشركات السياحية : تنص أحكام المادة 248 من قانون التسجيل على خضوع تكوين الشركات ومنها السياحية لحق قدره 0.5% يطبق على المبلغ الإجمالي للأملاك المنقولة والعقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج غير أنه في حالة الشركات ذات أسهم يجب أن لايقل هذا الحق عن 10.000 دج ولايتعدى 300.000 دج

2.4- زيادة رأس مال : تخضع عقود المتضمنة زيادة رأسمال لرسم بمعدل 0.5% عندما تكون الأرباح والمؤونات المدمجة في رأسمال الشركات لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات .

3.4- تخفيض رأسمال : يجب أن نفرق بين :

التخفيض الناتج عن الخسارة والذي يخضع للرسم الثابت المطبق على العقود غير الاسمية بشرط أن لايتم أي تعويض مترابط لفائدة الشركة والتخفيض الناتج عن توزيع القيم الاجتماعية الذي يسمح بالحصول على القسمة المقدرة بـ 1.5% الذي يطبق على القيم الممنوحة لكل شركة يعتبر هذا التخفيض قسمة جزئية

5-1 ضرائب ورسوم أخري :قصد السماح للبلديات بتلبية الأعباء الضرورية التي تسمح لها بالقيام بنشاطاتها نصت أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2008 على توسيع مجال تطبيق التعريفة الإقامة على مجموع البلديات الوطن و إعادة رفع الرسوم المطبقة تؤسس تعريفة هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة والتي لايمكن أن تقل عن خمسين 50دينار على الشخص الواحد وعلى اليوم الواحد ولا تفوق ستين 60 دينار ولاتتجاوز مائة دينار على العائلة غير أنه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات ثلاث نجوم و أكثر تحدد تعريفة الرسم على الإقامة على الشخص الواحد واليوم الواحد من الإقامة على النحو التالي :

200 دج للفنادق ذات 03 نجوم

400 دج للفنادق ذات 04 نجوم

600 دج للفنادق ذات خمس نجوم

غير أنا هذا الرسم لا يطبق على مراكز العطل والترفيه[1]

4.2 : تمويل الاستثمارات السياحية

تتميز المشاريع السياحية من ناحية الاستثمار بما يلي تتطلب عملية إنجاز هياكل سياحية أو فنادق أو مركبات للسياحة المعدنية و غيرها دراسة متكاملة و هذا لدمجه مع بيئته الطبيعية من الناحية العمرانية و الجمالية كون أنها عنصر جذب سياحي يتنافس على المستوى الدولي كما أن المشاريع السياحية تتميز بفترة إنجاز طويلة تصل إلى 5خمس سنوات في الجزائر بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة فترة تحقيق الأرباح للمشاريع السياحية على المستوى الدولي و كذلك المحلي تعتبر طويلة نوعا ما أي بمتوسط 3سنوات و منه فإن عملية تحقيق الأرباح .

إتفاقية الإطار المبرمجة مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل الحصول على القروض لإنجاز المشاريع

المؤسسات البنكية والمالية المعينة :

-القرض الشعبي الجزائري CPA

-بنك التنمية المحلية BDL

-الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط

-صندوق الضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-مزايا هذه الاتفاقيات تنحصر عموما على النقاط التالية

- التمويل 70% بالنسبة للاستثمارات المتميزة ذات الأهمية الوطنية

- تمديد مدة تسديد القروض بالنسبة للاستثمارات العامة والمتميزة

-مدة دراسة الملفات لا تتعدى :40 يوم بالنسبة للمشاريع الاستثمار 30 يوم بالنسبة للقروض الاستغلال وذلك من تاريخ إيداع الملفات كما تم التطرق في هذه الاتفاقيات على تجسيد محتوى المادتين رقم 79 و 80 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بخصوص تخفيض بنسبة 03%و 4.5% من معدل الفائدة المطبقة على القروض

-يتكفل صندوق الضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGARبضمان تمويل التجهيزات

-تقوم SPAالجزائر استثمار بدعم رؤوس الأموال المستثمرين لتمكينهم من الحصول على القروض البنكية[1]

[1] المرجع السابق ،ص6.

[1] Ministère du tourisme et de l' artisanat, investir dans le tourisme guide pratique , Juin2012,P8

2-5:مناطق التوسع السياحي حسب الأقاليم

حسب القانون رقم 03/03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية الذي عرف مناطق التوسع السياحي في المادة 2 منه كما يلي كل منطقة أو إمتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية و إبداعية مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة السياحية ، ويمكن استغلالها في تنمية نمط او أكثر من السياحة ذات مردودية [2]

الجدول رقم2 : توزيع مناطق التوسع السياحي حسب الأقاليم

المنطقة	عدد المناطق	النسبة المئوية %
المنطقة الساحلية	16	0.78
الهضاب العليا	22	0.11
الجنوب	15	0.07
الجنوب الكبير	08	0.04
المجموع	205	100

Source:www. anst.dz

الشكل رقم 4 :توزيع مناطق التوسع السياحي حسب الأقاليم

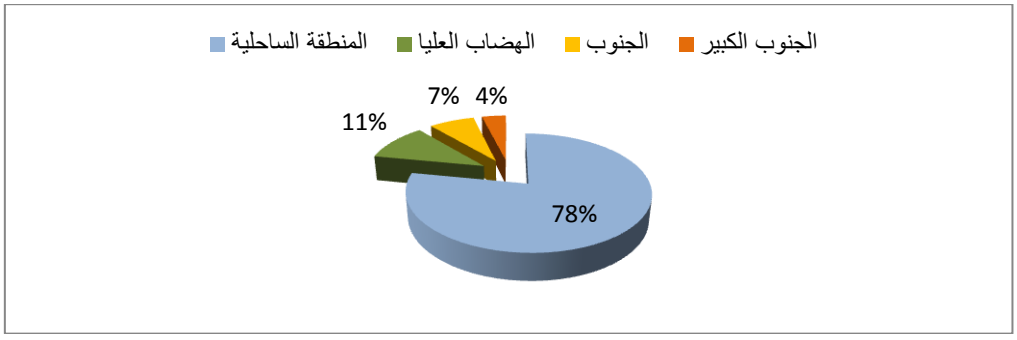

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02

[2] الأمانة العامة للحكومة،القانون رقم 03/03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية ،العدد 11 ،ص14

تتوزع مناطق التوسع السياحي حسب الأقاليم الأربعة بالجزائر حيث جلها تقع ضمن الشريط الساحلي مما يدفع الى التساؤل هل هذه المناطق هي التي ستعتمد عليها لدفع السياحة بالجزائر و الترويج لها كوجهة سياحية و إهمال المناطق السياحية الأخرى ،حيث يتربع العقار السياحي حاليا 205 منطقة توسع سياحي 160 منها متمركزة بالشريط الساحلي و 22 بالهضاب العليا و 23 بالجنوب الكبير إن طبيعة هذه المناطق تسمح بإقامة العديد من الهياكل السياحية ، فنادق، قرى سياحية ، و هذا ضمن الإستراتيجية المتبعة من طرف القطاع لضمان سياحة مستدامة على مدار السنة من خلال إعطاء الأهمية اللازمة للمناطق السياحية الجبلية و المناخية و البيئية حيث تمنح وتسير من طرف الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ويتم الحصول عليها والاستثمار فيها بطريقة الامتياز في هذا الصدد إلى أن 95 بالمائة من مناطق التوسع السياحي بالجزائر تقع في 17 ولاية في الوقت الذي لا تتوفر فيه على اية منطقة لذلك لبدا من خلق مناطق جديدة للتوسع السياحي علما أن التصنيف المتبع لحد الآن يعود إلى سنة 1988 حيث ترتكز في الساحل غير أنه من الواجب التنويع حسب الاقاليم لخلق منتج سياحي متنوع وخاصة المنتج الصحراوي وذلك استجابة لتحول الطلب السائح العالمي مولع باستكشاف الطبيعة

2-6 : الاستثمارات السياحية حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة ،مزود بتجهيزات الإقامة التسلية الأنشطة السياحية والدارسات السياحية في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية الكافية ليكون له ذلك الإشعاع على المستوى الوطني والدولي ، ويتم تنظيم كل قطب سياحي للامتياز حسب الخاصية المسيطرة في هذه الأقاليم (الحمامات ، الساحلية ، الصحراوية ، الثقافية)والقطب السياحي المتعدد الأبعاد ، يدمج المنطق الاجتماعي ، الاحتياجات الأولية للسكان ، الثقافية والإقليمية ، خاصيات ميزات الإقليم ، التجارية الأخذ بعين الاعتبار لتوقعات ومتطلبات السوق

كما يمكن لرقعته الجغرافية أن تدمج منطقة أو عدة مناطق للتوسع السياحي

ويهتم القطب السياحي بالمواضيع الرئيسية التالية :

-السياحة الصحراوية والتجوال ،سياحة الاستجمام والمائية

-سياحة الأعمال (التسلية ، المتعة ، الأعمال والمؤتمرات)السياحة الثقافية والتعبدية

-السياحة العلاجية الصحية وسياحة الرفاهية

-الأشكال الأخرى للسياحة (السياحة الرياضية ، الاسترخائية ، السياحة الطبيعية البيئية أو السياحة النوعية [1]

جدول رقم 3 : أفاق المستقبلية للمشاريع الفنادق والقرى السياحية حسب طاقات الإيواء الخاصة بكل قطب سياحي

الاقطاب السياحية	عدد الاسرة	النسبة المئوية	القرى السياحية	عدد الاسرة	النسبة المئوية
القطب السياحي شمال شرق	5965	%20.13	03	7378	%13.62
القطب السياحي شمال وسط	9295	%31.63	11	39849	%73.56
القطب السياحي شمال غرب	10146	%34.53	04	6852	%12.65
القطب السياحي الجنوب الشرقي	2092	%7.12	00	00	00
القطب السياحي الجنوب الغربي	1513	%5.15	1	92	%0.17
القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي	150	%0.51	00	00	0.00
القطب السياحي الجنوب الكبير الاهقار	225	%0.77	00	00	0.00
المجموع	29386	%100	19	54171	%100

المصدر :وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ،تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المخطط العملي،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،كتاب 4 ، الجزائر، جانفي2008،ص16

تتميز الإستمارات السياحية الخاصة بالأقطاب الصحراوية بنوعين من الإستثمارات القرى السياحة للامتياز (VET)والفنادق يوجد إستثمار واحد من النوع الأول في القطب السياحي جنوب غرب بقدرة إستيعاب 912 سرير أما الفنادق تقدر إجمالي طاقة الإستيعاب للإقطاب ب29386 سرير تتوزع على أقطاب السياحية ، فالقطب السياحي جنوب شرق يحتوي على 26 فندق من نوع فنادق معيارية بقدرة إيواء 2092 سرير أما القطب السياحي الجنوب الغربي يحتوى على 41 فندق من نوع معيارية بطاقة إستيعاب تقدر ب 1317 سرير و كذلك الفنادق الفخمة بقدر196 سرير أما القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي 150 سرير أما القطب السياحي الجنوب الكبير الأهقار 225 سرير

2-6-1:الأهمية النسبية للمشاريع السياحية الفندقية حسب قدرة الايواء وفق المخطط SDAT

[1] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة والسياحة،الأقطاب السياحية السبعة للامتياز ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،2025 ،الكتاب 3 ، جانفي2008، ص 76 ص 77.

يشكل الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، يمثل نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير2009 ، المدى المتوسط 2015 المدى الطويل 2030 في إطار النهوض بالسياحة.

الشكل رقم 5 0: الأهمية النسبية للمشاريع السياحية الفندقية حسب قدرة الايواء وفق مخطط SDAT

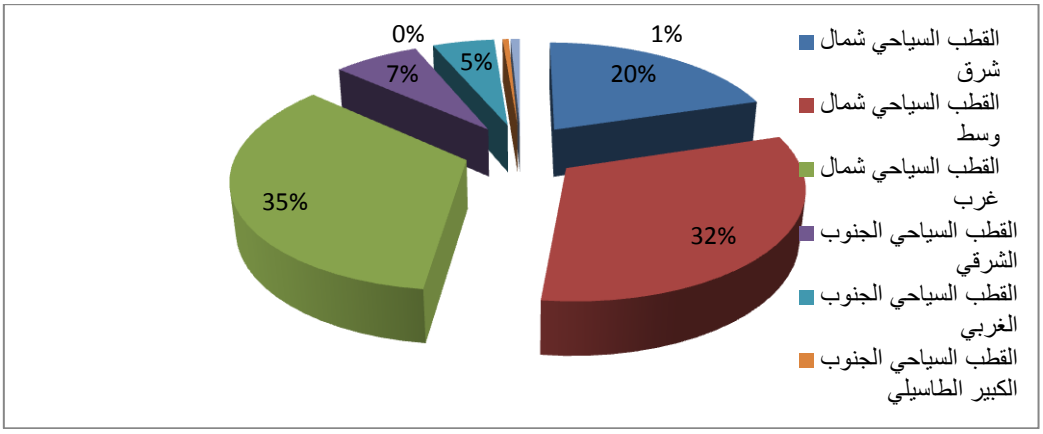

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03

نلاحظ من الشكل أعلاه الأهمية النسبية للمشاريع السياحية الفندقية حسب قدرة الايواء وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أن حصة الأسد للقطب السياحي شمال غرب بنسبة 35 % والقطب السياحي شمال وسط في المرتبة الثانية بنسبة 32 % ، أما المرتبة الثالثة للقطب السياحي شمال شرق بنسبة 20 % حيث نلاحظ ان أن 87 % من المشاريع السياحية حسب قدرة الايواء وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للأقطاب الشمالية والتي تتشكل من ثلاثة أقطاب في حين أن أقطاب الصحراوية الأربعة في مجملها تشكل فقط 13.54%

2-6-2:الأهمية النسبية للمشاريع السياحية القرى السياحية حسب قدرة الايواءوفق مخطط SDAT

الشكل رقم 06 :الأهمية النسبية للمشاريع السياحية القرى السياحية حسب قدرة الايواءوفق مخطط SDAT

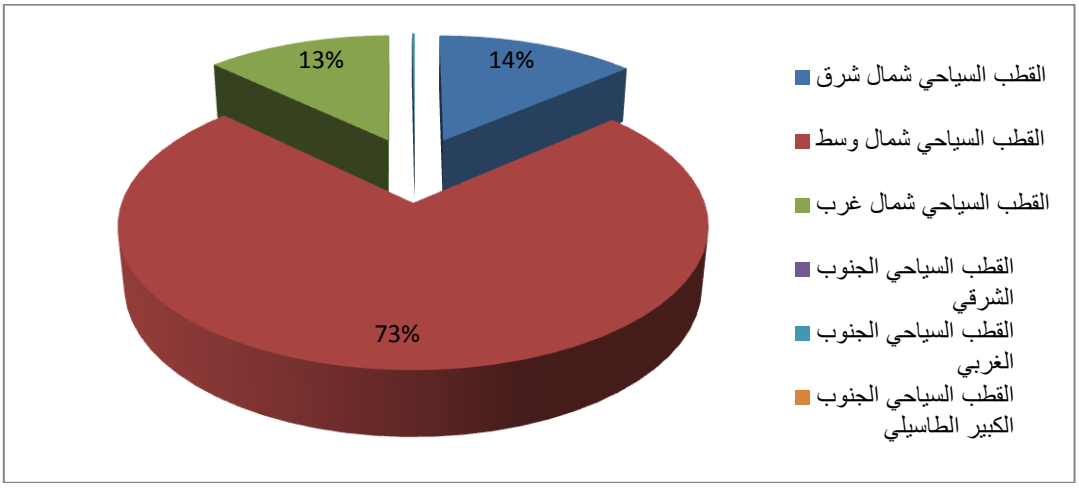

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03

نلاحظ من الشكل أعلاه الأهمية النسبية للمشاريع القرى السياحية حسب قدرة الايواء وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةأن 73 % للقطب السياحي شمال وسط و 14 % للقطب السياحي شمال شرق و13 % القطب السياحي شمال غرب حيث نلاحظ غياب و إنعدام مشاريع القري السياحية في الأقطاب الصحراوية يوجد إلا مشروع قرية سياحية في القطب السياحي الجنوب الغربي

المحور الثاني :أثر الاضطرابات الأمنية على القطاع السياحي لولاية غرداية

أولا : أثر الاضطرابات الأمنية على الطلب السياحي المحلي والأجنبي

يعد الأمن الأساس الجوهري لكافة النشاطات ، فبدون الأمن لا يمكن تحقيق لا سياحة ولا تنمية، و السياحة بحاجة للأمن أكثر من غيرها من الأنشطة الأخرى فهي تتأثر بمختلف المتغيرات منها وخاصة الأمنية و الاحداث المستمرة التي شهدتها المنطقة ستترك أثار سلبية على المدى الطويل وعلى المنطقة عموما و على مستوى هذا القطاع خصوصا و مختلف القطاعات المتكاملة والمترابطه معه كالنقل والصناعة التقليدية والصناعات الغذائية

1-أثر الاضطرابات الأمنية على الطلب السياحي المحلي

أثرت الاضطرابات الأمنية على التوافد السياحي للمنطقة بداية من شهر ديسمبر ، وتزامنا مع العطلة المدرسية الشتوية التي كانت تستقبل فيها غرداية ما يقارب خمسة الأف سائح هذا مما ترك أثر حتى على الولايات المجاورة التي كانت تستقطب السياح في هذه العطلة والوضع الأمني لازال متدهور وبذلك غرداية لم تعرف إقبالا سياحيا كذلك في هذه السنة لكونها لازلت مستمر ة حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل

الشكل رقم 07 : يوضح أثار الأوضاع الأمنية على تدفق السياح الجزائريين الوافدين لسنة 2013 و2014

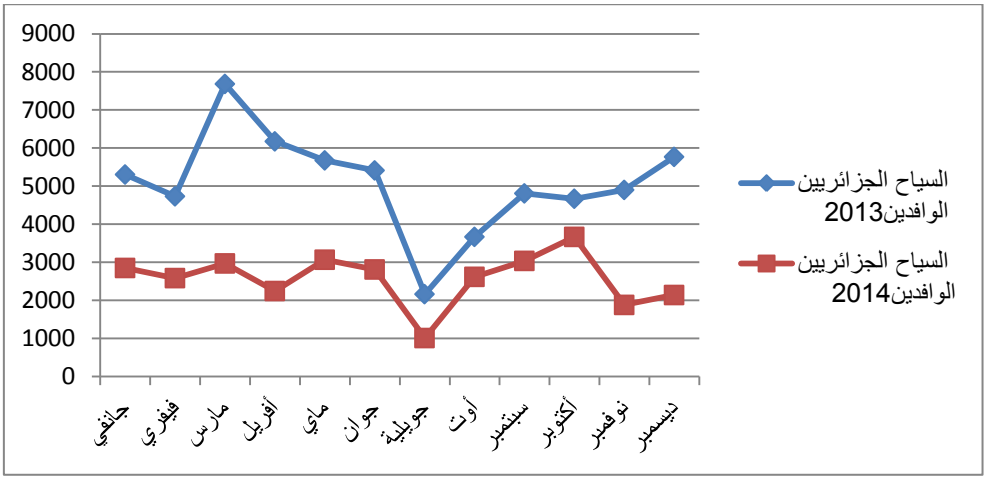

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الوافدين الجزائريين سنة 2014 في انخفاض مقارنة بسنة 2013 نتيجة الأزمة الأمنية التي عاشتها المنطقة أثرت على التوافد السياحي في شهر جانفي سنة 2013 بلغ5307 أما في جانفي سنة 2014 قدر 2586 بإنخفاض 2721 أكثر من النصف أما في الشهرين المواليين عرفت زيادة ملحوظة لتشهد انخفاض في شهر مارس بفارق 405 سائح أما في أفريل عرفت انخفاض قدر بـ 745لترتفع مرة أخرى في شهر ماي 823 سائح أما في جوان عرف انخفاض 256 سائح أما شهر جويلية يتميز بانخفاض في سنتين 2013 و2014 وذلك نتيجة الطقس الحار الذي تتميز به المنطقة ثم تبداء في تطور تدريجي في الأشهر الموالية مع تحسن الظروف المناخية الملائمة للسياحة ففي أوت سبتمبر عرفت زيادة في تطور مشهود بزيادة مستمرة في تدفق السياحي وبوتيرة منخفضة ثم عرفت تطور حاد في شهر أكتوبر ليصل عدد الوافدين 3668 سائح ثم لتعرف مرة أخرى انخفاض في شهريين المواليين

3–أثر الأزمة الأمنية على الطلب السياحي الأجنبي

يعد الطلب السياحي الأجنبي على المنتج السياحي ضعيف وحسب مؤشر التأشيرة السياحة البلد كلما كان أفضل، يشير إلى مدى الانفتاح والعمل على تسهيل السياحة حيث تصنف الجزائر من الدول منخفضة الانفتاح السياحي[1]

الشكل رقم 08 : يوضح أثار الأوضاع الأمنية على تدفق السياح الأجانب الوافدين لسنة 2013 و2014

[1] World Tourism Organization , **visa openness**, report,2015,p,12.

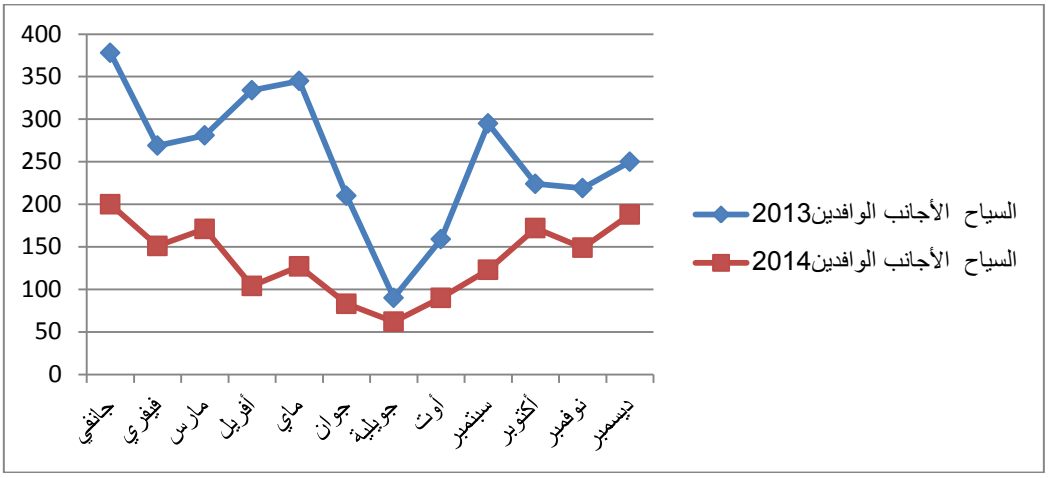

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01

يبين لنا الشكل أعلاه توافد السياح الأجانب على ولاية غرداية خلال سنة 2013 و2014 التي شهدت فيها المنطقة أزمة أمنية وما مدى تأثيرها على الطلب السياحي الأجنبي حيث يتضح لنا أن هناك إنخفاض كبير مقارنة بالسنة الماضية ولكن يبقى الانخفاض متماشيا في نفس أشهر السنة بالإضافة الى الانخفاض نتيجة الأوضاع الأمنية المتدهورة وهذا ما يؤثر مايكون صورة سلبية في ذهن السائح الأجنبي على الولاية خصوصا والجزائر عموما وهذا ما نلاحظه في الشكل أن تدفق السياح الأجانب في انخفاض مستمر من شهر إلى أخر

ثانيا : أثر الاضطرابات الأمنية على مشاريع الاستثمار السياحي :

إن ما يمكن أن نخلص إليه من دراستنا لواقع السياحة في ولاية غرداية هو أن الولاية تتمتع بمقومات جذب سياحية متعددة ومتكاملة ، يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية رائدة فدراسة لحالة التي تطرقنا إليها بالدراسة والتحليل بولاية غرداية للاستثمار السياحي أن المشاريع السياحية من فنادق و حمامات معدنية في تطور من سنة إلى أخرى وأن هناك مشاريع سياحية مستقبلية على مستوى المنطقة مما يدعم الحضيرة الفندقية ويدعم الطاقة الاستيعابية ويزيد من تنوع المنتجات السياحية مما يسمح لها باستقبال السياح و أن الدولة لها دور كبير في منح الامتياز للمستثمرين الخواص في استغلال العقار السياحي لإنجاز مشاريع سياحية مما يساهم في خلق فرص عمل وتنمية القطاع السياحي والنهوض به كقطاع يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال الجدول أدناه نلاحظ مدى تأثير الاضطرابات الأمنية على طلبات الاستثمار السياحي حيث تضم ثلاثة أنواع الطلبات الموجهة إلى الوزارة من أجل الحصول على الموافقة المبدئية بدون عقود بمناطق التوسع السياحي والمشاريع ذات عقود ملكية و كذلك الاستثمارات السياحية ، حيث بلغ عدد المشاريع في سنة 68مشروع سياحي سنة 2012 وفي سنة 2013 بلغ 78 مشروع سياحي حيث أن هناك تطور وزيادة في عدد المشاريع بـ 10 مشاريع سياحية أما في سنة

2014 بلغ عدد المشاريع السياحية 35 مشروع انخفاض كبير نتيجة الأحداث والأوضاع التي عاشتها المنطقة مما أثر سلبا على المشاريع السياحية بحوالي 43 مشروع أما في سنة 2015 بلغ 20 مشروع سياحي.

الجدول رقم 4 : أثر الأوضاع الأمنية على مشاريع الاستثمار السياحي

السنة	2012	2013	2014	2015
عدد المشاريع	68	78	35	20

المصدر : مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية غرداية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات السياحية و قد تأثرت خلال السنوات التي عرفت فيها المنطقة اضطرابات أمنية أثرت على طلبات المشاريع الاستثمارية الخاصة متنوعة بها والتي تقدم خدمات إلى السياح العابرين و إقامة سياحية بالمنطقة كونها تتميز بالنخيل ولها أهمية كبير لما توفره هده الاستثمارات من مناصب عمل وأيضا لخلق تنويع سياحي و المساهمة في طاقة الاستيعاب تعددت هذه المشاريع من حيث الموقع بين البلديات السياح

ثالثا :أثر الاضطرابات الأمنية على تمويل ميزانية الجماعات المحلية تساهم مختلف المؤسسات الفندقية مما هو مفروض عليها من رسم يسمى الرسم على الإقامة تفرضه الجماعات الإقليمية منها البلدية على المؤسسات الفندقية التي تقع في إقليميها وترابها لتمويل ميزانيتها التي تسعى من خلالها لتغطية نفقاتها وبذلك يتم إنفاقها على حاجات ومتطلبات المجتمع المحلي وذلك بناء على المادة 63 من القانون قم 97 -02 المؤرخ في 02 رمضان عام 1418 الموافق لـ 31 ديسمبر 1997 والمتضمن قانون المالية لستة 1998 و عرف بعدها تعديل قانون المالية لسنة 2006 المادة 48 رقم 05-16 المؤرخ في 29 ذي القعدة الموافق لـ31 ديسمبر سنة 2005 يتضمن قانون المالية لسنة 2006 ثم عرفها رفع برفع في نسبة الرسم أسعار رسم بموجب قانون المالية تكميلي لسنة 2008المادة 63، أمر رقم 80-02 مؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو سنة 2008 ،يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008،والجدول أدناه يوضح ذلك والتفصيل الجيد في كل فئة مع أنه كلما أرتفع تصنيف يرتفع الرسم وذلك راجع لاختلاف في أسعار الخدمات المقدمة تختلف من صنف ثلاثة نجوم إلى صنف أربعة نجوم وبالتالي ينجر عنه كذلك اختلاف في الرسم المطبق ولكن نلاحظ أنه الإشكالية تكمن في أنه ما يقارب 18 فندق غير مصنف من اصل 25 فندق أي ما يعادل نسبة 72% لذلك توجد فيها فنادق 5 نجوم و4 نجوم و 2 نجمتين ونجمة واحد ولكن تقصير الجهات الوصية مما جعلها تنتمي للفئة الغير المصنفة تدفع رسم المفروضة للفئة الغير المصنفة

الجدول رقم 05: الرسم على الإقامة المفروض على المؤسسات الفندقية

التصنيف	الرسم على الاقامة
الغير مصنفة	50دج للشخص
	100دج للعائلة
نجمة واحد	50دج للشخص
	100دج للعائلة
نجمتين	50 دج للشخص
	100دج للعائلة
03 نجوم	200دج للشخص
04 نجوم	400دج للشخص
نجوم 05	600دج للشخص

المصدر من إعداد الباحثان بالاعتماد على المرسوم الوزاري

سنحاول من خلال الجدول أدناه توضيح مدى تأثير الاضطرابات الأمنية على تمويل ميزانية الجماعات المحلية من خلال انخفاض التدفق السياحي مما ينعكس أيضا على انخفاض مداخيل البلدية من الرسم على الإقامة حيث يمكن توضيح ذلك في الجدول بمقارنة بين مدا خيل سنة 2013 و مداخيل سنة 2014 التي عرفت فيها المنطقة بداية الاضطرابات الامنية

الجدول رقم06 : تأثير الاضطرابات الأمنية على مدا خيل الجماعات محلية

التصنيف	الرسم على الاقامة	المؤسسات الفندقية	النسبة المئوية	عدد الليالي		المبلغ	
				2013	2014	2013	2014
الغير مصنفة	50دج للشخص	18	%72	46229	40865	2311450	2043250
	100دج للعائلة						
نجمة واحد	50دج للشخص	2	%8	5825	3616	291250	180800
	100دج للعائلة						
نجمتين	50 دج للشخص	2	%8	7256	320	362800	16000
	100دج للعائلة						
03 نجوم	200دج للشخص	3	%12	2994	15376	598800	3075200

04 نجوم	400دج للشخص	0	%0	0	0	0	0
05 نجوم	600دج للشخص	0	%0	0	0	0	0
المجموع		25	%100	62304	60177	3564300	5315250

المصدر :من إعداد الباحثان بالاعتماد المرسوم الوزاري

يتبين لنا من خلال هذا الجدول هناك تأثيرين للرسم على الإقامة على مداخيل الجماعات المحلية ، التأثير الأول في تصنيف الحظيرة الفندقية والثاني في تأثير الاضطرابات الأمنية على مدا خيل الجماعات المحلية، التأثير الأول يكمن في كلما أرتفع تصنيف يرتفع الرسم وذلك راجع لاختلاف في أسعار الخدمات المقدمة تختلف من صنف ثلاثة نجوم إلى صنف أربعة نجوم وبالتالي ينجر عنه كذلك اختلاف في الرسم المطبق ولكن نلاحظ أنه الإشكالية في تصنيف الحظيرة الفندقية حيث أنه ما يقارب من 72% من الحظيرة الفندقية لولاية غرداية غير مصنفة بالرغم توجد فيها فنادق 5 نجوم و4 نجوم و 2 نجمتين ونجمة واحد ولكن تقصير الجهات الوصية مما جعلها تنتمي للفئة الغير المصنفة تدفع الرسوم المفروضة للفئة الغير المصنفة وهذا ما يعد كفرصة تمويلية ضائعة على البلدية والتي تترك أثارها في التنمية المحلية للمنطقة والتأثير الثاني على مدا خيل البلدية نتيجة الركود النشاط السياحي وقلة حركة التدفق السياحي.

الخاتمة :

إن ما يمكن أن نخلص إليه من دراستنا والإجابة على الإشكالية المطروحة يمكننا سرد أهم النتائج المتوصل اليها

–تعرف مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصاد الوطني ضئيلة جدا حسب بيانات المجلس العالمي للسياحة والسفر لا تزال مساهمة قطاع السياحة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بعيدا عن المستوى المطلوب و المأمول حيث لا تتعدى 3.9 % وكذلك مساهمة السياحة لا تزال ضعيفة في الاستثمار السياحي تقدر2.8%

–يحتل مناخ الأعمال في الجزائر مرتبة 166 من 190 دولة بالرغم تحفيز الاستثمار السياحية من خلال تقديم تخفيضات جبائية وضمان تمويل استثماري لذلك من الواجب عللا دولة تحسين المناخ الاستثماري من خلال مراجعة وتقديم المزيد من التسهيلات

–ترتكز استراتيجية الدولة في الاستثمار السياحي من خلال المناطق التوسع السياحي على المناطق الساحلية

–الأهمية النسبية للمشاريع السياحية الصحراوية من خلال الأقطاب السياحية تكون ضعيفة بالنسبة لآفاق المشاريع الفندقية حسب القدرة الاستيعابية للأقطاب الصحراوية الأربعة وفق ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة

السياحية 13.54% بالنسبة كذلك لآفاق المشاريع القرى السياحية 0.17% تتميز الأقطاب الصحراوية بحصة ضعيفة جدا من إجمالي المشاريع السياحية حسب مخطط SDAT 2030

-مساهمة الرسم على الإقامة الذي تفرضه الجماعات المحلية على المؤسسات الفندقية الواقعة على ترابها وتساهم في تمويل ميزانية البلدية

-أثر الاضطرابات الأمنية على مناخ الاستثمار السياحي الطلب السياحي المحلي و الأجنبي بالعديد من المتغيرات سواء على الصعيد المحلي العالمي بالمناخ السياحي العام كالاستقرار والأمن مما عرف ركود النشاط السياحي ومما خفض التدفق السياحي

-إشكالية تصنيف الفندقي حيث أن 72 % من الحضيرة الفندقية غير مصنفة وهي تضم فنادق ذات أربعة وثلاثة نجوم ونجمتين مما يفرض عليها من دفع الرسم المفروض على أساس التصنيف مما يوثر إيجابيا على ميزانية الجماعات المحلية البلدية

-رسم إستراتجية تسويقية على المدى القصير والطويل لتصحيح الصورة الذهنية لدى السائح الأجنبي والمحلي من خلال وسائل إتصال فعالة لتخلص من حدة الجوانب السلبية حول المنطقة

التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل اليها في الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية :

-البحث عن سبل خروج القطاع السياحي من الأزمة التي يعيشها في إنخفاض الطلب السياحي المحلي والأجنبي حيث يجب تكثيف الجهود الرامية لجذب السياح لمنطقة وذلك لضمان دخولهم الفعلي لها وإقناعهم بها، ثم إستقبالهم أحسن إستقبال لتكوين الإنطباع الأولي المريح مع السعي لتلبية حاجاتهم ورغباتهم السياحية كماخططوا لها، أو أفضل طيلة مسيرتهم وحركتهم السياحية إلى غاية خروجهم من المنطقة السياحية بصورة ذهنية إيجابية

-المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يتضمن رؤيا إستشرافية يأخذ بعين الإعتبار تطوير المنتجات السياحية حسب توزيعها الجغرافي والمناخي لبناء تخصص سياحي إقليمي، ضرورة الاستمرار والمواصلة في تطبيق أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والسهر على إنجاز الأقطاب السياحية المقررة لأنه يمثل المرجع الاساسي لتنمية قطاع السياحة في الجزائر وتحقيق استدامه على المدى المتوسط والبعيد

-العمل على تشجيع الاستثمار في فنادق نجمة ونجمتين التي تتلاءم مع دخل السائح المحلي وذلك من خلال تقديم إعفاءات من الضرائب في بداية المشاريع وتسهيل الإجراءات الجمركية وتقديم قروض طويلة الأجل

إعادة الاعتبار والاهتمام بالحضيرة الفندقية بتصنيف الفنادق حيث تعد من الإيرادات المالية الناتجة مماهو مفروض من رسم على الفنادق مما يسمح بتعظيم إيرادات ميزانية الجماعات المحلية

–الملاحق

الملحق : يوضح أثر الاضطرابات الأمنية على التدفق السياحي لولاية غرداية لسنة 2013 و2014

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
السياح الجزائريين الوافدين2013	5307	4734	7685	6177	5677	5414	2165	3669	4811	4671	4902	5770
السياح الجزائريين الوافدين2014	2852	2586	2971	2246	3069	2813	1012	2619	3038	3668	1882	2142
السياح الأجانب الوافدين2013	378	269	281	334	345	210	90	159	295	224	219	250
السياح الأجانب الوافدين2014	200	151	171	104	127	83	62	90	123	172	149	188

المصدر : مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية غرداية

قائمة المراجع

1– فراح رشيد ، بودلة يوسف ،دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي ، أبحاث إقتصادية و إدارية العدد الثاني عشر ديسمبر 2012 .

2-The Institute for Economics and Peace, Global Terrorism index.2017

3- World Economic Forum ،The Travel Tourism Competitiveness, Report 2017.

4- Oxford Business Group, Report Algeria,2017.

5- Country OverView,Political RiskIndex, Algeria 2017 .

6–منظمة العفو الدولية2016/17 حالة حقوق الإنسان في العالم،

7–سعيداني رشيد ، أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة بشار، العدد2 ،2017

8- world bank group ,Doing Business 2018 Indicators, Algeria,.

9–الأمانة العامة للحكومة ،القانون رقم 03–01 المؤرخ 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحية ،الجريدة لرسمية ، العدد11 .

10– المديرية العامة للضرائب ،السياحة :دعم جبائي لقطاع واعد ،نشرية شهرية ،عدد 43.

11 Ministère du tourisme et de l' artisanat, investir dans le tourisme guide pratique , Juin2012.

12– الأمانة العامة للحكومة،القانون رقم 03/03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية ،العدد 11 .

13– وزارة تهيئة الإقليم و البيئة والسياحة،الأقطاب السياحية السبعة للامتياز ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،2025 ،الكتاب 3 ، جانفي2008.

14-مجموعة الأزمات الدولية ، تقرير الشرق الأوسط رقم 21/171 نوفمبر 2016 ، جنوب الجزائر طليعة المشاكل

15- World Tourism Organization , **visa openness**, report,2015.

- أمر رقم 80-02 مؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو سنة 2008 ،يتضمن قانون المالية 16التكميلي لسنة 2008

17- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة والسياحة ، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المخطط العملي ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،كتاب 4 ، الخزائر، جانفي2008.

18- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة والسياحة ، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،كتاب 3 ، الجزائر، جانفي2008.

-19-World Travel &Tourism Council, Algeria،**Travel &Tourism Economic Impact** ,Report 2017,

20- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة والسياحة ، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المخطط العملي ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،كتاب 4 ، الخزائر، جانفي2008.

21-تقاريرإحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية غرداية

22-Index of Political Stability and Freedom from Violence and Terrorism, 2017